

توقعات باعتدال النمو القوي في التجارة العالمية خلال الأرباع القادمة

تدابير التباعد الاجتماعي إلى إغلاق جزئي للأنشطة التي تعتمد على التعامل وجهاً لوجه والاقتصاد القائم على الخدمات. لكن كلا العاملين يتراجعان ويعكسان مسارهما بالفعل حالياً. ويؤدي التعافي الاقتصادي القوي ونجاح حملات التطعيم الشاملة إلى سحب تدريجي للحواجز الاقتصادية وإعادة التوازن في أنماط الإنفاق بالعودة إلى الخدمات. علاوة على ذلك، فإن الطلب على السلع المادية، مثل الأجهزة الإلكترونية ومعدات بناء المنازل، "تم سحبه إلى الأمام" أثناء فترة تفشي الجائحة، مما يعني أنه قد تكون هناك فترة طويلة من ضعف الطلب على هذه السلع في المستقبل القريب.

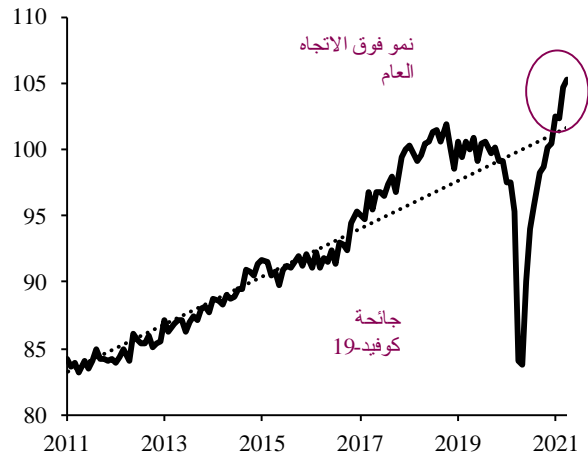
ثانياً، تشير البيانات ذات التردد العالي من أهم الاقتصادات الرئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) إلى اعتدال في نمو التجارة العالمية. وسجلت استطلاعات مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو 2021 أول تباطؤ كبير في طلبات التصدير الجديدة من الاقتصادات المتقدمة منذ فترة الركود خلال العام الماضي. ويتمشى هذا الأمر مع التغييرات في الطلبات الجديدة على السلع المادية في آسيا، وخاصة تايوان وكوريا والصين، حيث بدأ الطلب على الأجهزة الإلكترونية في الاستقرار في مايو. وتشير مثل هذه التحركات إلى تباطؤ الطلب العالمي الإجمالي.

ظلت التجارة العالمية مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد على مدى العقود القليلة الماضية، فقد شكلت حوالي 43% من الناتج الإجمالي العالمي قبل جائحة كوفيد-19. تقليدياً، لا يحدث نمو أو تراجع في الناتج الإجمالي العالمي دون حدوث تغييرات كبيرة في القيمة والحجم الإجمالي للتجارة بين الدول. لذلك، تعتبر التجارة مقياساً جيداً لسلامة الأوضاع الكلية للاقتصاد العالمي، وذلك في حالة عدم ظهور صدمات خارجية من شأنها أن تحدث اختلالات.

في وقت سابق من العام الماضي، عندما تسببت تداعيات الجائحة في حدوث صدمات اقتصادية سلبية غير مسبوق، تراجعت التجارة العالمية، مع انخفاض تدفقاتها بنسبة 16%. ولكن مع إعادة فتح الاقتصادات الكبرى تدريجياً وقيام صناعات السياسات بدعم الطلب بحوافز قوية، تعافى نمو التجارة العالمية بقوة، بل تجاوز بكثير الاتجاه العام الذي كان سائداً قبل الجائحة. في الواقع، يتجاوز حجم التجارة العالمية حالياً الاتجاه العام طويل الأجل بنسبة 5%، مما يشير إلى الدعم القوي الناتج عن التعافي الاقتصادي.

أحجام التجارة العالمية

(على أساس شبه سنوي، 2019 = 100)



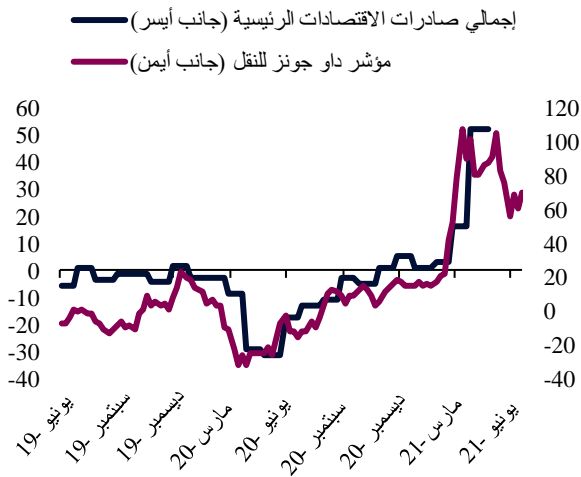
المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، تحليلات QNB

وفي حين أن هذا التعافي القوي كان تطوراً إيجابياً، فإننا نتوقع نمواً معتدلاً في معدلات التجارة العالمية خلال الفترة القادمة. وهناك ثلاث نقاط رئيسية تدعم وجهة نظرنا هذه.

أولاً، كان نمو التجارة العالمية مدفوعاً بالطلب الاستثنائي على السلع المادية أثناء الجائحة، المدفوع بالمحفزات الاقتصادية والتغيير المؤقت في أنماط الإنفاق بعيداً عن الخدمات، حيث أدت

المؤشرات الرئيسية للتجارة العالمية

(%، على أساس سنوي)



المصادر: هيفر، بلومبيرغ، تحليلات QNB

ثالثاً، بدأت توقعات المستثمرين بشأن نشاط النقل، وهو مؤشر رئيسي رائد للنمو المستقبلي في التجارة العالمية، تشير أيضاً إلى اعتدال في الطلب على السلع المادية. فقد شهد مؤشر داو جونز

نضوج عملية التعافي العالمي و"انفتاح" الاقتصادات، بما يتيح عودة كاملة لقطاع الخدمات، تتجه التجارة العالمية إلى الاعتدال. ومع ذلك، فإن مثل هذا الاعتدال سيكون مفيداً في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية العالمية. وسيكون مؤشراً على أن أنماط الإنفاق في طريقها إلى "العودة إلى طبيعتها" كما أنه سيخفف الضغط على سلاسل التوريد المضطربة.

للنقل، وهو مؤشر للأسهم يتألف من شركات الطيران والشاحنات والنقل البحري والسكك الحديدية وشركات التوصيل، والتي يسبق أداؤها أداء الصادرات بمقدار 2 إلى 3 أشهر، انخفاضاً كبيراً خلال الأسابيع القليلة الماضية. ولا يشير المؤشر فقط إلى توقف مؤقت في تسارع نمو التجارة العالمية، بل إلى تباطؤ كبير في نموها خلال الأشهر المقبلة.

بشكل عام، يعتبر النمو القوي في التجارة العالمية دليلاً على قوة التعافي في الاقتصادات الرئيسية خلال الأرباع القليلة الماضية والعوامل الفريدة المرتبطة بالوباء، مثل الطلب الاستثنائي على السلع المادية حيث تم إغلاق اقتصاد الخدمات جزئياً. ومع

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.